

العوامل المؤثرة في ضعف الوعاء الضريبي في العراق

Factors affecting the weakness of the tax base in Iraq

الهام خزل ناشور السرحان*

جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي (العراق) ، ilhamalnashoor@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/30

تاريخ القبول: 2024/11/16

تاريخ الاستلام: 2024/10/21

ملخص:

هدفت الدراسة الى بيان اهمية العوامل المؤثرة في الوعاء الضريبي، والتعرف على مكونات هذا الوعاء والايادات المتحصلة منه، ومدى فاعليته وتأثيره في واقع الاقتصاد العراقي، وقد توصلت الدراسة الى وجود ضعف في الوعاء الضريبي، بعبارة اخرى ان الايرادات المتحصلة من الوعاء الضريبي محدودة مقارنة مع تعدد وتنوع ذلك الوعاء، مما جعل مساهمتها في ايرادات الدولة والناتج المحلي الاجمالي ضئيلة، ويعود ذلك الى جملة من الاسباب منها سوء السياسات والادارة الضريبية المتمثلة بالتهرب والفساد الضريبي، ووجود نقص كبيراً في الاستقطاعات الضريبية، فضلاً عن ان جباية الضرائب ما تزال بعيدة عن الواقع الاقتصادي العراقي. لذا توصي الدراسة بضرورة تفعيل وزيادة كفاءة الوعية الضريبية لكي تساهم بشكل اكبر في تنمية وتنوع الاقتصاد العراقي، وتقليل الاعتماد على ايرادات القطاع النفطي.

الكلمات المفتاحية: الوعاء الضريبي، المالية العامة، الضريبة، النظام الضريبي. الطاقة الضريبية.

تصنيف XN1 ، XN2:JEL.

Abstract:

The study aimed to explain the importance of the affecting factors in the tax base, to identify the components of this base and the revenues derived from it. The extent of its effectiveness and impact on the reality of the Iraqi economy. The study concluded that there is a weakness in the tax base. In other words, the revenues collected from the tax base are limited compared to the multiplicity and diversity of that base. Which made its contribution to state revenues and gross domestic product negligible, and this is due to a number of reasons, including poor tax policies and management represented by tax evasion and corruption, the presence of a significant deficiency in tax deductions, in addition to the fact that tax collection is still far from the Iraqi economic reality. Therefore, the study recommends the necessity of activating and increasing the efficiency of tax bases in order to contribute more to the development and diversification of the Iraqi economy, and to reduce dependence on oil sector revenues.

Keywords: Tax base, public finance, taxation, tax system ,Tax energy.**Jel Classification Codes:**

*المؤلف المرسل: الهام السرحان

1. مقدمة:

تعد الإيرادات المتحصلة من الوعاء الضريبي من القضايا الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، إذ يتوقف حجم نشاط الدولة إلى حد كبير على إجمالي الإيرادات المتحصلة من ذلك الوعاء، نظراً لما تمثله من نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، وازدادت أهميتها بشكل أكبر بأتساع دور الدولة، وازدياد تدخلها في النشاط الاقتصادي وتطور مفهوم المالية العامة، إذ لم يعد يشكل الوعاء الضريبي مصدر رئيساً لإيرادات الدولة، وتمويل الخدمات العامة والمشروعات التنموية فحسب بل أصبح له دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما مع تعدد أنواعه كضريبة الدخل والثروات والضرائب الجمركية، وضريبة المبيعات ورسوم الانتاج، وعلى الرغم من تعدد أنواعه والأهمية الكبيرة التي يشكلها، نجد ان استخدام الوعاء الضريبي في العراق ضعيف وغير كفوء، وتأثر بمجموعة من العوامل التي عرقلته دوره في الاقتصاد العراقي، ومن ثم ضعفت مساهمته في إيرادات الدولة والنفقات العامة والنتائج المحلي الاجمالي بصورة خاصة، والنشاط الاقتصادي بصورة عامة، نتيجة لذلك ينبغي العمل على معالجة التحديات التي تواجه الوعاء الضريبي، لضمان تحقيق أهدافه في تمويل التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

1.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الوعاء الضريبي كونه يمثل احد أهم الركائز التي تستند عليها الدولة لتمويل نفقاتها، فضلاً عن دوره الكبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الى جانب دوره في إعادة توزيع الدخل القومي.

2.1 مشكلة البحث:

إن سوء الأوضاع والاختلالات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد العراقي طيلة العقود الماضية والسياسات المالية والضريبية الخاطئة والفساد الضريبي، وعدم تنوع إيراداته، أدت الى تخلف الوعاء الضريبي وتخبطه، وعدم قدرته على إنجاز أهدافه.

3.1 هدف البحث:

يهدف البحث الى معرفة العوامل التي تؤثر في الوعاء الضريبي، لما لها من تأثير على تنشيط او تثبيط الوعاء الضريبي، ومن ثم معرفة واقعه وتأثيره على الاقتصاد العراقي.

4.1 فرضية البحث:

ان محصلة الضرائب الناتجة من الوعاء الضريبي لا تتناسب مع دور وامكانيات ذلك الوعاء بصفته احدى مصادر ايرادات الدولة، اذ ان هذا الوعاء لم يمارس دوره المطلوب في عملية التنمية، بل ظل نتيجة الظروف والاوضاع غير المستقرة وسوء السياسات الضريبية ضعيف ومتدهور.

5.1 خطة البحث:

لأثبت صحة الفرضية او نفيها فقد قسم البحث الى مبحثين رئيسيين: تناول المبحث الاول، مفهوم الوعاء الضريبي وكيفية تحديده، الى جانب دراسة هيكلية الوعاء الضريبي، في حين جاء المبحث الثاني لدراسة تحليل هيكلية الوعاء الضريبي في العراق والعوامل المؤثرة فيه، الى جانب تحديد الاستنتاجات والمقترحات.

2. الملامح الرئيسة للوعاء الضريبي.

1.2 مفهوم الوعاء الضريبي وكيفية تحديده:

مر مصطلح الوعاء الضريبي بالكثير من التطورات حتى اتخذ المفهوم او المعنى الحالي المستخدم له، فكان الوعاء الضريبي لا يعني سوى الشخص الذي تفرض عليه الضريبة، ومن ثم فهو الكيان الذي يتم سحب الضريبة منه، لكن هذا المفهوم تطور، واتخذ شكلاً جديداً متمثلاً في ان الوعاء الضريبي اصبح يعني الكيان المالي الذي يتبع الشخص وليس الشخص نفسه ككيان، وامكانية استقطاع المبالغ منه دون ان يؤثر على دخل الفرد او مقدرته الاقتصادية (انجاد، عدم توافر السنة، 129). وقد اخذ الوعاء الضريبي يشكل أهمية بالغة في النظام الضريبي كونه يحدد المبلغ الذي يتم احتساب الضريبة عليه، فإذا ما تقرر اقتطاع جزء من القدرة الشرائية في صورة ضريبة تعين تحديد الشكل المكون للمادة التي تفرض عليها الضريبة وهو ما يعبر عنه باختيار أساس فرض الضريبة أو أصل الضريبة او ما يعبر عنه بالوعاء الضريبي الذي يعرف على انه (المبلغ الذي يتم تطبيق نسبة الضريبة عليه لمعرفة قيمة الضريبة المستحقة. او انه المنبع الذي تقتطع الدولة منه الضرائب المختلفة (حسين، 2021، 2). وبناء على هذا الوعاء الضريبي يتم تحديد من يكلف بتحمل عبء الضريبة، ثم يأتي بعد ذلك تحديد المبلغ الواجب الأداء أو الخصم (سعر الضريبة) ثم يتم تحصيل الضريبة. ولقد اتجهت التشريعات الحديثة الى فرض الضرائب على الأموال لاسيما الدخل من مصادره المختلفة ثم الثروة بصفة استثنائية، وفي السابق كانت بعض التشريعات تتخذ من الوجود الإنساني محال لفرض الضريبة أي أن الضرائب تفرض على الأشخاص، ولكن في الوقت الحاضر اختف تلك الضرائب نهائياً لكثرة العيوب التي ترافقها، واصبحت الضرائب تفرض على الأموال (الايرادات العامة، 2024، <https://uomus.edu.iq>). ويعتمد الوعاء الضريبي على ثلاث اسس رئيسة هي الوظيفية والعدالة ومراعاة الامكانيات العملية المتاحة، وبقدر مراعاة تلك الاسس يقدر نجاح الوعاء الضريبي في تحقيق

اهداف المجتمع (ابو دوح، 2008، 7) اما بالنسبة الى تحديد الوعاء الضريبي فقد يتم تحديده على مرحلتين (البطريق واخرون، عدم توافر السنة، 47):

1. مرحلة تحديد المادة الخاضعة للضريبة: فلو كان الدخل على سبيل المثال هو وعاء الضريبة، فان التشريعات الضريبية تجعل الضريبة على الدخل هو صافي الدخل وهو يعادل اجمالي دخل الممول مطروحاً منه تكاليف الحصول على ذلك الدخل وصيانتته، والتي يحددها التشريع الضريبي حتى يتم التمييز ما يسمى بكلفة الحصول على الدخل وبين استعمالات الدخل.

2. مرحلة التحديد الكيفي والكمي للمادة الخاضعة للضريبة: بعد تحديد المادة (الوعاء) الخاضع للضريبة، يتعين تحديد المقدرة التكلفة للممول، وتقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة. فبالنسبة للمقدرة التكلفة للممول: يقصد بها قدرة الممول على تحمل أعباء الضريبة دون الأضرار بوجوده أو مقدرته الانتاجية. ومعنى ذلك أنها لا تتوقف على حجم ثروة الشخص، بل على عناصر شخصية تتعلق بمصدر الثروة، وظروف كسبها، وكيفية استخدامها (استهلاك ام ادخار) وهو ما يمثل بصفة أساسية فيما يعرف بالحد الأدنى اللازم للمعيشة، فضلاً عن التكاليف اللازمة للحصول على الثروة. اما التقدير الكمي لوعاء الضريبة فتعني تحديد المادة الخاضعة للضريبة كمياً للوصول إلى تقدير حقيقي لمقدار الضريبة، ليدخل اساساً ضمن مسؤولية مصلحة الضرائب.

ولعل قيام مصلحة الضرائب بتقدير الوعاء الضريبي للمكلفين من الأهمية لان المغالاة أو التقصير في هذا التقدير تكون آثاره غير ملائمة، فالمغالاة في التقدير تؤدي إلى زيادة العبء على أفراد المجتمع بدون مبرر، أو بما يزيد عن قدرتهم على دفع الضرائب مما يؤدي بهم إلى الابتعاد عن تلك الأنشطة الانتاجية التي تخصصوا بها وتعودوا عليها، وفي هذا ضرر بالغ على الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى، فإن التقصير في هذا التقدير يضيع على مصلحة الضرائب فرصة الحصول على موارد مالية كان يمكن استخدامها لإشباع الحاجات العامة على اعتبار أن حجم الإيرادات الجبائية مرتبط بوعاء الضريبة (حسين، 2021، 2).

2.2 هيكلية الوعاء الضريبي.

تتمثل هيكلية الوعاء الضريبي بالضرائب المفروضة على كل نوع من انواع ذلك الوعاء، وعليه ينظر الى الوعاء الضريبي من ناحيتين: الاولى، اذا كان الوعاء الضريبي موجود في حوزة المكلف تعد الضريبة مباشرة ويتحمل الشخص أو المؤسسة دفعها مباشرة للحكومة دون وساطة، كضريبة الدخل والثروات. اما الناحية الثانية، اذا قام المكلف باستخدام الوعاء الضريبي او إنفاقه، وفرضت على ذلك الاستخدام والإنفاق، تعد ضريبة غير المباشرة، اي بمعنى الضرائب التي تفرض على حركة الوعاء الضريبي في المعاملات، وهذه الضرائب يتم دفعها للحكومة عن طريق جهة أخرى غير الجهة التي فرضت عليها الضريبة كضريبة الانتاج والمبيعات (المشاكل التي تعاني منها الضريبة، 2020،

الاتية: <https://uomustansiriyah.edu.iq>) وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم الوعاء الضريبي الى مكوناته

1. ضريبة الدخل: تمثل النموذج الامثل للضرائب المباشرة التي تتخذ من الدخل وعاء لها، ونظراً لأهمية هذه الضرائب فقد احتلت مكاناً مرموقاً في التشريعات الضريبية الحديثة لاثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية (الجحيشي، 2008، 15). اذ تفرض هذه الضرائب على الدخل الذي يحققه الأفراد والمؤسسات. على سبيل المثال، يخصم مبلغ من الراتب الصافي للفرد كضريبة دخل، وكذلك يتم فرض ضرائب على أرباح الشركات والأعمال التجارية. يكون معدل ضريبة الدخل على أساس النطاق الدخلي، اذ يزيد مع زيادة الدخل.

2. ضريبة رأس المال (الثروة): هي الضرائب التي يكون وعاءها رأس المال، وتفرض بشكل مباشر على الثروة أو رأس المال للأفراد والشركات. على سبيل المثال ضريبة الأملاك العقارية، حيث يتم فرض ضريبة على قيمة العقارات التي يمتلكها الفرد أو الشركة. تهدف هذه الضرائب إلى تحفيز التوزيع العادل للثروة وتحقيق التوازن في المجتمع (عزيز، 2024، 12).

3. الضريبة الجمركية: هي الضرائب غير مباشرة التي يكون وعاءها الضريبي السلع المستوردة، اذ تفرض هذه الضريبة على البضائع الاجنبية المستوردة من الخارج وتسمى هذه الضريبة ضريبة الاستيراد، وعند فرض هذه الضريبة يجب التمييز بين السلع المستوردة حيث لا تفرض على السلع الضرورية، أو قد تفرض على هذه الضرائب بقصد تطبيق سياسة حماية المنتجات المحلية، هذا النوع من الضرائب تعتمد عليها معظم الدول النامية ومنها العراق لسهولة جبايتها وكثر مواردها.

4. ضريبة المبيعات: وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على الانفاق على السلع والخدمات.

5. ضريبة الانتاج: وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع بوصفها اداة لتوجيه الاستثمار والحصول على مورد مالي للدولة، اي انها تفرض على المواد المنتجة محلياً. غالباً ما تستخدم الدولة اعفاءات لهذه الضريبة لاسيما على انتاج السلع الضرورية للمجتمع لتشجيع الصناعات الوطنية ومنافسة المنتج الأجنبي (رمضان، 2002، 79 و 86).

3.2 اهمية حصيلة الضرائب المتحصلة من الوعاء الضريبي:

يعد الوعاء الضريبي بمختلف انواعه مصدر مهم لإيرادات الدولة، وعامل مهم وقوي لتكوين اقتصاد متين ومتنوع، اذ تستطيع الدولة من خلاله تمويل النفقات وتوفير الخدمات الاجتماعية، ودفع رواتب الموظفين في الجهات الحكومية، ودعم وتطوير البنية التحتية، ودعم السلع الأساسية. كما تمثل إحدى الوسائل الرئيسة التي تحاول الدول من خلالها التحكم في مسار وسلوك النشاط الاقتصادي في المجتمع بتشجيع الصناعات والاستثمار، وتوجيه النمو الاقتصادي، وتحقيق

التنمية المستدامة (موسي، 2018، 35)

وقد تزايدت أهميته بتزايد حصته في هيكل الإيرادات العامة الى جانب دوره الكبير في مجال تحقيق أهداف الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، ومن ثم آثاره على مختلف مستويات القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية، ومع التطور الذي عرفته الدولة من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، فقد احتلت الضرائب المتحصلة من الوعاء الضريبي حيزاً كبيراً من الدراسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، كما أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدولة (الضرائب: تعريفها، خصائصها، أنواعها وأهدافها، 2021، <https://tax.gov.ye>). لاسيما في حالات التضخم والكساد، إذ أن زيادة الضرائب أو تقليلها تؤدي الى تحفيز أو تقليل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وذلك من خلال حالتين: الأولى في حالة الكساد تكون كمية النقود المتداولة محدودة ولا تتناسب مع كمية السلع والخدمات المنتجة والمعرضة في السوق، وفي هذه الحالة على الدولة زيادة انفاقها لتعزيز الكميات النقدية، والحد من فرض ضرائب جديدة بل عليها خفض المعدلات الضريبية، وزيادة الإعفاءات بهدف خلق توازن جديد يعيد الأوضاع الاقتصادية إلى الاستقرار، أما في حالة الراج تصاعد الكميات النقدية، ففي هذه الحالة يخشى أن تبلغ حداً تتجاوز فيه الكميات المعرضة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى أن تزداد كميات كبيرة من النقود المتداولة كمية محدودة من السلع والخدمات ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، والوقوع في التضخم، الذي يؤدي إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية، ويأتي في هذا المجال دور الضريبة التي تقوم بامتصاص فائض الكميات النقدية، وذلك عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة، من أجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني. كما تقوم الضرائب بحماية الإنتاج المحلي، وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة سيؤدي إلى رفع ثمنها، ومن ثم تفقد هذه السلع مقدراً معيناً من قدرتها التنافسية، وتسمح ببيع المنتجات الوطنية بأثمان منافسة تحقق للمشاريع الوطنية الدخل المرتفع وللعمالة المحلية فرص عمل جديدة ومداخل مرتفعة، ومن ثم تساهم الضريبة في نمو الاقتصاد وتطوره. كما تعمل الضرائب على دعم الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية بفرض ضرائب على التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه، تشجع الضرائب تصدير السلع والخدمات عن طريق تخفيض أو إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. كما تساهم الضريبة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع (الضريبة، <https://ar.wikipedia.org>). فضلاً عن حماية المجتمع والبيئة على سبيل المثال أن فرض ضرائب عالية على المنتجات الضارة، مثل السجائر، يمكن أن يشجع على تقليل استهلاكها ومن ثم تحسين الصحة العامة.

3. تحليل هيكلية الوعاء الضريبي في العراق والعوامل المؤثرة عليه.

قبل ان يتسنى تحليل هيكلية الوعاء الضريبي ينبغي التعرج الى اهم العوامل المؤثرة في هذا الوعاء، لكي يتم تشخيص اسباب ضعف هذا الوعاء ومحدودية دوره في الاقتصاد العراقي، اذ يتأثر الوعاء الضريبي بدرجة التطور والنمو الاقتصادي، ففي الدول الزراعية نجد أن الوعاء قد يكون على الإنتاج الزراعي مباشرة أو اللجوء إلى الضرائب غير مباشرة لسهولة فرضها، بينما في الدول المتقدمة نجد ان الوعاء يكون على دخول الأفراد من العمل والأرباح المحققة (بن وروار، 2017، 27). اما في العراق فقد تأثر الوعاء الضريبي بمجموعة من العوامل السلبية التي ادت الى اضعاف دوره في دعم الاقتصاد العراقي، وجعل حصيلة الضريبة المتحصلة منه محدودة ولا تشكل الا مصدراً ثانوياً لإيرادات الدولة، وهذه العوامل يمكن ابرازها بالاتي: (عباس 2017، <https://repository.qu.edu.iq>).

1. اختلال الهيكل الضريبي: فالهيكل الضريبي في العراق يعتمد بنسبة كبيرة على الضرائب المباشرة لاسيما ضرائب الدخل وبما ان دخل القومي ونصيب الافراد منه منخفض، فهذا يؤدي حتماً الى انخفاض قيمة الضرائب، كما ان الضرائب غير المباشرة تكون غير فعالة في العراق على الرغم من انها تشكل اهمية كبيرة كونها أكثر ملاءمة لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وأكثر فاعلية في إطار السياسة المالية للدولة. فضلاً عن سهوله جبايتها وقلة حالات التهرب الضريبي. كما ان فرض الضرائب غير المباشرة التي تستهدف الاستهلاك وليس الدخل تخفض الاستهلاك من ناحية وتزيد الادخار اللازم لعملية الاستثمار من ناحية اخرى.

2. انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي، وتعزى اسباب هذا الانخفاض الى عدة عوامل أهمها: انخفاض كل من الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، فضلاً عن سوء توزيع الدخل والثروة، مما ادى ذلك الى ضيق حجم الطاقة الضريبية وضعف وعاءها الضريبي، وانخفاض عدد الخاضعين لها.

3. ضعف مرونة النظام الضريبي وجموده، وعدم قدرته على الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية او التغير الحاصل في هيكل النشاط الاقتصادي، مما انعكس ذلك على الوعاء الضريبي وقلل من اهميته.

4 . ضعف كفاءة الإدارة الضريبية واعتمادها أساليب وطرائق متخلفة في تحديد الوعاء الضريبي، وعدم قدرتها على الوصول الى أغلب الأوعية الضريبية مع ما يرافق ذلك من تخلف في تحديد ثم تحصيل إيرادات الوعاء الضريبي، فضلاً عن ضعف الوعي الضريبي.

5. وجود خلل او عيوب في التشريعات الضريبية، نتيجة تعقيد النظام الضريبي وغموض القاعدة الضريبية، عدم وجود القوانين والأنظمة التي تكفل التنفيذ الدقيق لجباية الضرائب، وتعدد النصوص التشريعية الضريبية، فضلاً عن القوانين الحالية التي ترسم الإدارة الضريبية لا تشرح

متطلبات الالتزام بالقانون بشكل كافٍ وواضح، وتمنح موظفي الإدارة الضريبية حرية تقدير واسعة (رايم، <https://pdf.usaid.gov>).

6. تفشي ظاهرة الفساد الإداري والضريبي، إذ تعد هذه الظاهرة من العوامل السلبية التي تواجه الوعاء الضريبي، وأن انتشار هذه الظاهرة يعني أن جزءاً لا يستهان به من الحصيلة الضريبية سوف لن تدخل إلى ميزانية الدولة.

7. كثرة الإعفاءات الضريبية في السياسة الضريبية خصوصاً تلك التي يكون فيها تحفيز الاستثمارات الأجنبية أو الرغبة في تنمية القطاع بذاته كالقطاع الصناعي مثلاً.

8. ضعف الجهاز التنظيمي والإداري للهيئة المخولة بتحصيل الضرائب مما يساعد على ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي.

9. اتساع نشاطات القطاع غير المنظم، إذ يكون جانباً كبيراً من المداخل غير مشروعة وبعيدة عن رقابة الدولة، ومن ثم يصعب إخضاعه للضريبة. (توني، عدم توافر السنة، 5).

ونتيجة لهذه العوامل ظلت حصيلة الوعاء الضريبي في العراق محدودة ولا تشكل إلا جزءاً ضئيلاً من إيرادات الدولة ودعم الاقتصاد العراقي ومن أجل بيان ذلك بشكل أكثر تفصيلاً نستعين ببعض المؤشرات المهمة وهي كالآتي:

أ. مؤشر حجم الإيرادات الضريبة بحسب أوعيتها الضريبية.

يعد مؤشر حجم الإيرادات الضريبية أحد أهم المؤشرات الوعاء الضريبي، والذي يعكس مدى التطور هذا الوعاء وتنوعه، ويمكن بيان ذلك من خلال الاستعانة ببيانات الجدول (1)، إذ يتضح من خلال تلك البيانات أن إجمالي حجم الإيرادات الضريبية قد أظهر تطوراً ملموساً بالقيم المطلقة، فقد ارتفع من (2320) مليار دينار في سنة 2015 إلى (6946) مليار دينار في سنة 2023، أي أنه سجل زيادة مقدرها (4626) مليار دينار خلال المدة المذكورة، وعلى الرغم من هذا التحسن إلا أن أقيامها ظلت متذبذبة، فقد سجلت الإيرادات الضريبية في بداية المدة أي خلال سنة 2015 إيرادات ضئيلة بلغت (2320) مليار دينار، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والتكشف الاقتصادي، وسيادة حالة التدهور الأمني للمناطق العراقية نتيجة الحرب الإرهابية، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على تحصيل الضرائب في تلك المناطق، فضلاً عن انخفاض التعامل في سوق العقار نتيجة التدهور الأمني، الأمر الذي انعكس سلباً على تحصيل الإيرادات الضريبية المباشرة (حسن و عبد الحميد، 2023، 195). إلا أنها سرعان ما حققت الضرائب ارتفاعاً في سنة 2016 بلغ (4438) مليار دينار، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت في سنة 2017 (7426) مليار دينار، والذي يعد أعلى ارتفاع تسجله خلال المدة المذكورة، ويعود هذا الارتفاع إلى الأسباب الآتية: (عداي، كامل، 2017، 7).

1. الاستمرار في فرض ضريبة المبيعات على بطاقات الهاتف النقال وشبكات الإنترنت.

2. فرض ضريبة المطار بمبلغ مقطوع (25) الف دينار للتذكرة الواحدة في جميع المطارات.
3. استمرار الوزارات والمحافظات بفرض رسوم أو اجور خدمات جديدة، وتعديل الرسوم والاجور الحالية باستثناء السيادية.
4. تفعيل جباية اجور الكهرباء، والهاتف والماء والمجاري.
5. استقطاع (4,8%) من مجموع الرواتب والمخصصات لجميع موظفي الدولة والمتقاعدين لسد احتياجات الحشد الشعبي واغاثة النازحين .
6. زيادة نسبة ضريبة العقار من (10 %) الى (15%).
7. بيع واستثمار ناتج كري الانهار و (50 %) منها لتغطية نفقات وزارة الموارد المائية و(50 %) ايراد نهائي للموازنة.
8. فرض ضريبة المبيعات على البضائع المستوردة مثل السيارات بأنواعها (5%) تستوفي عند التسجيل في دوائر المرور، والتبوغ والسكائر تستوفي (100%) من الهيئة العامة للضرائب.
9. تفعيل قانون التعريف الجمركية رقم (22) لسنة 2010 المعدل وقانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010 وقانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010، ويتم تطبيقه على جميع المنافذ الحدودية. كما نلاحظ من الجدول ان حجم الضرائب شهد انخفاضاً في سنة 2018 بلغ (7287) مليار دينار، وحق انخفاض اكثر في سنة 2019، اذ وصل الى (4966) مليار دينار، كما حقق انخفاضاً في سنة 2021، اذ بلغ (5536) مليار دينار نتيجة جائحة كورونا، وقللة الانشطة الاقتصادية، الا انه عاود الارتفاع في سنة 2023، اذ بلغ (6946) مليار دينار. ولكن على الرغم من هذا التحسن في حجم الايرادات الضريبية إلا انها ظلت لا تتلاءم مع دور وامكانية الوعية الضريبية بصفتها احدى مصادر ايرادات الدولة اي انها ظلت اقل بكثير من المعدلات المطلوب تحقيقها لدعم النفقات العامة ومن ثم موازنة الدولة. وعلى الرغم من أهمية معرفة حجم الإيرادات الضريبية عند تحليل واقع الوعاء الضريبي، إلا أن تحليل هيكلية الإيرادات الضريبية وفقاً لنوع الوعاء الضريبي يشكل العامل الأهم عند تحليل ذلك الواقع، إذ أنه من خلال ذلك التصنيف يتضح ضعف الوعاء الضريبي بشكل اوضح. ولتعرف على طبيعة ذلك التصنيف تقسم الإيرادات الضريبية الى إيرادات الضرائب المباشرة والتي تمثلت بـضرائب الدخل والثروات، وإيرادات الضرائب غير المباشرة والتي تمثلت بـضرائب المبيعات وضرائب الانتاج والضرائب الجمركية، وقد حظيت الضرائب المباشرة (الدخل والثروات) بالجزء الأكبر من الضرائب مقارنة مع الضرائب غير المباشرة، اذ بلغ حجم الضرائب المباشرة (1618) مليار دينار في سنة 2015، ازدادت حتى وصلت إلى (4923) مليار دينار في سنة 2023، ويعود ذلك الى تحسن مستويات الدخل والثروات لدى افراد المجتمع المترتبة على تحسن الاجور والرواتب في

جدول (1)

الايادات الضريبية بحسب وعائها الضريبي واهميتها النسبية من اجمالي الضرائب للمدة (2015. 2023)
(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل والثروات)	الاهمية النسبية	الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	الضرائب الجمركية	الضرائب غير المباشرة	الاهمية النسبية	اجمالي الضرائب
2015	1618	69,7	396	306	702	30,3	2320
2016	3229	77,6	632	577	1209	22,4	4438
2017	4533	61,0	1764	1129	2893	39,0	7426
2018	3425	47,0	2261	1601	3862	53,0	7287
2019	2389	48,1	1625	952	2577	51,9	4966
2020	3316	56,0	1402	1212	2614	44,0	5930
2021	3252	58,7	1283	1001	2284	41,3	5536
2022	2778	-	1133	-	-	**	-
2023	4923	70,9	990	1033	2023	29,1	6946

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة المفتوحة، مجموع الايرادات حسب التصنيف الاقتصادي، 2024، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الإلكتروني الاتي:

www.mof.gov.iq

. العسكري، هاني مالك، 2023، دور الايرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي : العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020)، مركز تبيين للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الإلكتروني الاتي:

<https://tabyeen.net>

* احتسب اجمالي الضرائب والاهمية النسبية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه.

** عدم توافر البيانات

القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية التي ادت الى ارتفاع حصيلة ضريبة الثروات (حسن وعبد الحميد، 2023، 195).

اما بالنسبة الى الضرائب غير المباشرة والتي تشكل المصدر الثاني من الايرادات الضريبية، فقد حققت ارتفاعاً، ولكن ليس بمستوى الارتفاع التي حققتها الضرائب المباشرة، فقد ارتفعت من (702) مليار دينار في سنة 2015 الى (2023) مليار دينار في سنة 2023، ويعود ذلك الى ارتفاع حصيلة الدولة من الضرائب السلعية ورسوم الانتاج والضرائب الجمركية، اذ ارتفعت الضريبة السلعية ورسوم الانتاج من (396) مليار دينار في سنة 2015 الى (990) مليار دينار في سنة 2023، اما الضريبة الجمركية فقد ارتفعت من (306) مليار دينار في سنة 2015 الى (1033) مليار دينار في سنة 2023. ولو تتبعنا مساهمة

الضرائب المباشرة وغير المباشرة من اجمالي حجم الضرائب خلال المدة (2015- 2023) نجد ان الضرائب المباشرة تشكل الحصة الاكبر من اجمالي الضرائب، إذ ظلت أهميتها النسبية بشكل عام مرتفعة، إذ بلغت أعلى نسبة تم تسجيلها في سنة 2016 والتي كانت (77,6%)، أي أنها شكلت أكثر من ثلثي حجم الضرائب، بسبب فرض ضريبة مباشرة جديدة كضريبة الدخل على الشركات النفطية، اما بالنسبة الى مساهمة الضرائب غير المباشرة من اجمالي الضرائب فنجد ان نسبها استمرت بالتذبذب ضمن مستويات متواضعة، إذ سجلت هذه الضرائب ما نسبته (22,4%) كحد أدنى عام 2016 و (53%) كحد اعلى عام 2018. وفقاً لتلك النسب ومن خلال هيمنة الضرائب المباشرة على الضرائب غير المباشرة. نستدل على الاختلال الهيكلي الواضح في الوعاء الضريبي العراقي.

ب. مؤشر الاهمية النسبية للأوعية الضريبية من اجمالي الإيرادات العامة:

تبرز ظاهرة ضعف الوعاء الضريبي ليس فقط من ناحية القيم المطلقة، وانما تظهر بشكل اكثر وضوحاً في مساهمتها في اجمالي الإيرادات العامة، وان ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية بالقيم المطلقة المبينة في الجدول (1) لا ينفي أهميتها النسبية إلى إجمالي الإيرادات العامة التي ما زالت منخفضة ومتواضعة جداً ومتذبذبة، إذ سجلت نحو (3,4%) من اجمالي الإيرادات العامة سنة 2015، وعلى الرغم من ارتفاع اهميتها النسبية خلال السنوات اللاحقة لكنها لم تتعدى مساهمتها (9,6%) من اجمالي الإيرادات العامة طيلة السنوات (2015- 2023) وقد يكون السبب في ضعف حصيلة الدولة من الوعية الضريبية للأسباب الاتية (عباس، 2017، 14).

أ. انخفاض عدد الخاضعين للضريبة.

ب. ضآلة وعاءها، إذ لا يمثل إلا نسبة صغيرة من الناتج القومي الإجمالي.

ج. حجم الإعفاءات من الضريبة في العراق كبير جداً بالقياس إلى متوسط دخل الفرد السنوي وقد لجأ إلى استخدام الإعفاء من الضريبة على الدخل كأداة لجذب رؤوس الأموال نحو الاستثمار الصناعي.

د. سهولة التهرب من دفع الضريبة على الدخل وذلك عن طريق إخفاء جزء من الوعاء الضريبي (المادة الخاضعة للضريبة)، وينتج هذا بسبب ضعف السلطة المالية وضعف الوعي للمكلفين.

ولو تتبعنا تحليل البيانات على مستوى توزيع الوعية الضريبية يتبين ان مساهمتها كانت متذبذبة ضمن مستويات متواضعة دون أن تحقق مساهمة مهمة نسبة إلى اجمالي حجم لإيرادات العامة للدولة، إذ شكلت ضرائب الدخل والثروات دوراً هامشياً، إذ لم تتجاوز أعلى مساهمة لها (5,9%) من اجمالي الإيرادات في سنة 2017، وشكلت الضرائب السلعية ورسوم الانتاج مساهمة اقل، إذ سجلت أعلى مساهمة لها (2,3%) في سنة 2017، اما الضرائب الجمركية فلم تكن احسن حالاً من الضرائب الاخرى فلم تتعدى أعلى مساهمة لها (1,9%) من اجمالي الإيرادات في سنة 2020، تدل تلك

النسب على القصور الواضح في الاوعية الضريبية، وانها لم تؤدي دورها المالي في تمويل الموازنة العامة للدولة، نتيجة اهمال هذا المورد الحيوي للإيرادات، والاعتماد بشكل رئيس على واردات النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة، واهمال القطاعات الأخرى التي تشكل مصادر رئيسه للوعاء الضريبي، فضلاً عن الفساد المالي، وعدم كفاءة الادارة الضريبية، وضعف قدرته على مواكبة المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية والاستجابة لها، وتعدد الإعفاءات الضريبية وكثرة سماحتها، وانتشار حالات التهرب الضريبي، الى جانب وجود العديد من العوائق التشريعية، والتحديات الإدارية وغيرها التي أدت الى عدم تناسب الاوعية الضريبية مع الإيرادات التي تحققها (عبيدي و الصفار، 2023، <https://hjuoz.uoz.edu.krd>). وعليه فان هناك حاجة ضرورية ومهمة لإعادة تأهيله ومنحه المرونة الكافية واللازمة للتكيف مع المتغيرات المستمرة التي شهدها الاقتصاد العراقي على مدى العقود الأخيرة واتجاهاتها المستقبلية، وذلك لغرض تعزيز التنوع في الإيرادات الضريبية.

جدول (2)

الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية بحسب اوعيتها الضريبية من اجمالي

الإيرادات العامة للمدة (2015. 2023)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

الاهمية النسبية للضرائب الجمركية	الاهمية النسبية للضرائب السلعية ورسوم الانتاج	الاهمية النسبية للضرائب الدخل والثروات	الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية	اجمالي الإيرادات العامة	السنوات
0,5	0,6	2,3	3,4	66470,2	2015
1,1	1,2	5,9	8,2	54409,2	2016
1,5	2,3	5,9	9,6	77335,9	2017
1,5	2,1	3,2	6,8	106569,8	2018
0,9	1,5	2,2	4,6	107566,9	2019
1,9	2,2	5,2	9,3	63199,7	2020
0,9	1,2	3,0	5,1	109081,5	2021
-	0,7	1,7	-	161697,4	2022
0,8	0,7	3,6	5,1	135681,3	2023

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتماداً على:

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2022، 2021، 2020، 2019، 2023)، بغداد، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ج . مؤشر الأهمية النسبية للأوعية الضريبية من إجمالي النفقات العامة:

يعد هذا مؤشر من المؤشرات المهمة لبيان مدى فاعلية وكفاءة الاوعية الضريبية، لان من خلاله يمكن معرفة مقدار ما تشكله الاوعية الضريبية في تمويل موازنة الدولة بصورة عامة النفقات العامة بصورة خاصة، ويمكن بيان ذلك بالاستهانة في الجدول (3)، اذ تشير البيانات الى ان مساهمة الضرائب بصورة عامة على مستوى الاوعية الضريبية في تمويل النفقات العامة كانت بشكل عام متدنية على الرغم من كون الضرائب بتعدد اوعيتها تشكل مصدر مهم في احداث تغير هيكلي في تركيبة الاقتصاد العراقي، اذ لم تتجاوز مساهمة اجمالي الضرائب (3,3%) من اجمالي النفقات في سنة 2015، رغم انها ارتفعت اهميتها النسبية في بعض السنوات لاسيما في سنة 2017 اذ بلغت (9,8%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط، وانتهاء حرب داعش، واستقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل نسبي الا انها

جدول (3)

الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية بحسب اوعيتها الضريبية من اجمالي النفقات العامة
للمدة (2015.2023)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

الاهمية النسبية للضرائب الجمركية	الاهمية النسبية للضرائب السلعية ورسوم الانتاج	الاهمية النسبية للضرائب الدخل والثروات	الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية	اجمالي النفقات العامة	السنوات
0,4	0,6	2,3	3,3	70397,5	2015
0,8	0,8	4,7	6,3	67067,4	2016
1,5	2,3	6,0	9,8	75490,1	2017
2,0	2,8	4,2	9,0	80873,0	2018
0,8	1,5	2,1	4,4	111723,6	2019
1,6	1,8	4,4	7,8	76082,4	2020
1,0	1,2	3,1	5,3	102849,7	2021
-	1,0	2,4	-	116959,6	2022
0,7	0,7	3,5	4,9	142435,6	2023

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتماداً على:

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2022،2021،2020،2019،2023)، بغداد، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ظلت منخفضة ولا تشكل أهمية في تمويل النفقات العامة، ويمكن توضيح ضعف الوعاء الضريبي بشكل أكثر من خلال التعرف على الأهمية النسبية لمكونات ذلك الوعاء من النفقات العامة، إذ نجد أن هيكلية الوعاء الضريبي يعتمد بشكل أكثر في تمويل النفقات العامة على ضرائب الدخل والثروات، على الرغم من أنها لا تشكل إلا نسب متذبذبة ضمن مستويات منخفضة ضئيلة، إذ بلغت أدنى مستوى لها (2,1%) في سنة 2019، وأعلى مستوى لها (6,0) في سنة 2017. إلا أنها أفضل حالاً من الضرائب الأخرى (ضرائب المبيعات ورسوم الانتاج والضرائب الجمركية) التي لم تشكل إلا مساهمة محدودة جداً، إذ لم تتجاوز ضرائب المبيعات ورسوم الانتاج أعلى مستوى لها (2,8%) في سنة 2018، وأدنى مساهمة لها (0,6%) من إجمالي النفقات سنة 2015، أما الضرائب الجمركية فقد كانت أدنى حالاً فقد شكلت أعلى مساهمة لها (2,0) من إجمالي النفقات العامة في سنة 2018، وأدنى مستوى لها (0,4%) سنة 2015، نجد من خلال تلك النسب أن الضرائب بمجمل أوعيتها الضريبية تعاني من الضعف والتدهور ولم تحقق أي أهمية تذكر نسبة إلى إجمالي حجم النفقات العامة، وهذا أن دل على شيء فهو يدل على الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على النفط في تمويل النفقات العامة للدولة.

د. مؤشر الأهمية النسبية للأوعية الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي:

تقتضي عملية معرفة تطور الأوعية الضريبية أو ضعفها معرف ما تشكله حصيلة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي، كونها تعبر عن مدى توظيف هذه الضرائب في توليد الإيرادات، لاسيما وأن الناتج المحلي الإجمالي يعكس الحالة الاقتصادية للدولة، فعند زيادة نسبة مساهمة الضرائب من الناتج، فهذا يعني كفاءة الأوعية الضريبية وقدرة الاقتصاد على توافر المزيد من الإيرادات للدولة، وبالعكس في حالة الانخفاض، ولتتبع التطورات والتغيرات التي شهدها الوعاء الضريبي بالنسبة إلى مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي نستعين ببيانات الجدول (4)، إذ يتضح من البيانات وجود انخفاض واضح في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتجاوز أعلى مساهمة لها (3,4%) في سنة 2017، وأدنى مساهمة لها (1,2%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015، وعلى الرغم من توجهات الدولة نحو زيادة وتنوع الأوعية الضريبية وتطويرها. إلا أن تلك النسبة المنخفضة من الضرائب تشكل تحدياً كبيراً يستدعي تصحيح مسار عمل السياسة الضريبية. وعلى تفاصيل المدة (2015-2023) نجد أنها حققت تذبذباً واضحاً في مسارات مختلفة خلال المدة المذكورة، ففي السنوات الأولى من المدة الزمنية أخذت الأهمية النسبية لإجمالي الضرائب بالارتفاع لاسيما خلال المدة (2015-2017) إذ ارتفعت من (1,2%) سنة 2015 لتصل إلى (3,4%) سنة 2017. وهي أعلى نسبة حققتها طيلة مدة الدراسة، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع حصيلة ضرائب لاسيما ضرائب الدخل والثروات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، ثم أخذت الأهمية النسبية

جدول (2)

الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية بحسب اوعيتها الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي
للمدة (2015.2023) (مليار دينار، النسبة المئوية)

الاهمية النسبية للضرائب الجمركية	الاهمية النسبية للضرائب السلعية ورسوم الانتاج	الاهمية النسبية للضرائب الدخل والثروات	الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية	الناتج المحلي اجمالي	السنوات
0,2	0,2	0,8	1,2	194680,9	2015
0,3	0,3	1,6	2,2	196924,1	2016
0,5	0,7	2,0	3,4	221665,7	2017
0,6	0,8	1,3	2,7	268918,9	2018
0,3	0,6	0,9	1,8	276157,7	2019
0,6	0,7	1,4	2,7	215661,5	2020
0,3	0,4	1,1	1,8	301152,8	2021
-	0,3	0,7	-	383064,1	2022
0,3	0,3	1,5	2,1	330046,4	2023

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتماداً على:

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2019,2020، 2021، 2022و2023)، بغداد، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

لإجمالي الضرائب بالانخفاض التدريجي خلال المدة اللاحقة ابتداءً من سنة 2018، اذ انخفضت من (2,7) سنة 2018 ليصل الى (1,8) سنة 2019. بعدها حققت ارتفاعاً في سنة 2020 بلغ (2,7%) الا انها سرعان ما شهدت انخفاضاً في سنة 2021 نتيجة جائحة كورونا، وتوقف العديد من الانشطة الاقتصادية، اذ بلغت مساهمتها (1,8%)، ثم عاودت الارتفاع في سنة 2023، اذ بلغت مساهمتها (2,1%) اما على صعيد توزيع مستوى مساهمة مكونات الوعاء الضريبي في الناتج المحلي الاجمالي، نجد ان ضريبة الدخل والثروات حظيت بالنسبة الاكبر من الناتج، على الرغم من ان مساهمتها كانت متواضعة جداً، وصلت اعلى مساهمة لها (2%) سنة 2017، في حين وصلت ادنى مستوى لها (0,7%) سنة 2022، اما ضرائب المبيعات ورسوم الانتاج فلم يتجاوز اعلى مساهمة لها (0,8%) من الناتج سنة 2018، اي انها لم تحقق اية مساهمة تذكر من الناتج، اما بالنسبة الى الضرائب الجمركية فأنها ليست افضل حالاً من الضرائب السلعية ورسوم الانتاج فقد كانت مساهمتها ضئيلة ايضاً لم تتجاوز اعلى مستوى لها (0,6%) وذلك في السنتين 2018 و2020 وادنى مستوى لها (0,2%) سنة 2015.

نستدل من هذه النسب ضعف الوعاء الضريبي، وعدم قدرته على الاسهام بشكل فعال في الناتج المحلي الاجمالي وفي الموازنة العامة، وظل بعيداً عن امكانية تحقيق التطور الاقتصادي.

4. الاستنتاجات.

1. ان الايرادات الضريبية في ظل تلك المؤشرات لم تشهد تطوراً كبيراً، ولم تكن بالمستوى المطلوب في دعم الاقتصاد العراقي وتمويل النفقات العامة، بل ظلت ضعيفة متردية وشمل هذا التردّي جميع الاوعية الضريبية.

2. ان مساهمة الاوعية الضريبية في نفقات الدولة لا تتلاءم مع دور وامكانية تلك الاوعية بصفتها احدى مصادر ايرادات الدولة.

3. يتميز الوعاء الضريبي في العراق بالمحدودية، اي ان الإيرادات المتحصلة من الاوعية الضريبة ضئيلة. الامر الذي انعكس على عدم فاعلية الضرائب في العراق.

4. تشكل الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والثروات) النسبة الأكبر من الإيراد الضريبي، وهذا يعكس في المقابل ضعفاً في دور الضرائب غير المباشرة.

5. تعتبر نسبة الايرادات الضريبية إلى اجمالي الايرادات منخفضة جداً، بالمقارنة مع الحجم الكبير للإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة. وهذا يعني قلة الاعتماد على الإيراد الضريبي في تمويل الموازنة العامة.

6. تعد الضرائب المتحصلة من الاوعية الضريبية أهم المصادر المالية للدولة نظراً للإيرادات التي توفرها للخبزينة العامة للدولة، والتي تستخدمها لتغطية النفقات العامة.

7. ضعف الاوعية الضريبية يجعل الضريبة ذا تأثير محدود في الناتج المحلي الاجمالي، اذ نجد ان اغلب ايرادات الدولة نفطية وجزء ضئيل هي محصلة الوعاء الضريبي.

5. المقترحات:

1. تنوع الاوعية الضريبية وتوسيعها من خلال اعادة الضرائب الملغاة وتفعيل ضريبة القيمة المضافة، مما يزيد من نسبة ايرادات الدولة.

2. تفعيل دور الضرائب الجمركية من خلال ادخال اوعية جديدة، والسيطرة على جميع المنافذ الحدودية، وتشديد العقوبات على المخالفين والمتهربين من الضرائب.

3. رفع كفاءة الادارة الضريبية على وفق أسس متطورة وحديثة، مع الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ العدالة الاجتماعية عند فرض الضريبة، وهذا يتم عن طريق إخضاع ذوي الدخل المرتفعة إلى ضرائب استثنائية، وكذلك زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على الاستهلاك الكمي والترفي.

4. ان الاقتصاد العراقي بحاجة الى اصلاح ضريبي لتخلص من السياسات الضريبية العشوائية.

5. اعادة النظر بالتشريعات الضريبية المعمول بها، وإزالة كافة العقبات التي تؤدي الى تعقيد النظام الضريبي.

6. زيادة الاستثمار في القطاعات الانتاجية، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع قاعدة الجباية الضريبية، وزيادة حصيله الضرائب وتنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية.

6. قائمة المراجع:

1. انجاد، عبد الستار حمد، تقييم النظام الضريبي العراقي بين الواقع و الطموح ضريبة الدخل أنموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص129.

2. حسين، ساره علي، 2021، طرق تقدير وعاء الضريبة والظعن فيها في التشريعين الأردني والعراقي دراسة مقارنة رسالة مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، ص2.

3. الإيرادات العامة، 2024، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الاتي:

<https://uomus.edu.iq>

4. ابو دوح، محمد عمر، 2008، الاصلاح الضريبي بين اعتبارات الجباية والاسس العلمية للضرائب، الاسكندرية، الدار الجامعية، ص7.

5. البطريق يونس احمد، وآخرون، المالية العامة . الضرائب والنفقات العامة، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر، عدم توافر السنة، ص47.

6. المشاكل التي تعاني منها الضريبة، 2020، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الاتي:

<https://uomustansiriyah.edu.iq>

7. عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، الاعفاءات من ضريبة الدخل دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، 2008، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، ص15.

8. عزيز، عبد الرحمن محمد، 2024، أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، المجلد الثامن والخمسون، ص12.

9. رمضان، اسماعيل خليل اسماعيل، 2002، المحاسبة الضريبية، الطبعة الاولى، جامعة بغداد، ص86 و 79.

10. موسي وآخرون، 2018، دراسة اقتصادية قياسية لاهم العوامل المؤثرة في الضرائب الزراعية في مصر، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، مجلد الرابع والاربعون ، العدد 1، ص35.

11. الضرائب: تعريفها، خصائصها، أنواعها وأهدافها، 2021، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الاتي:

<https://tax.gov.ye>

12. الضريبة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الاتي:

<https://ar.wikipedia.org>

13. بن وروار، سمية إكرام، 2017، الطرق المعتمدة في تقدير الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي . دراسة حالة مفتشية الضرائب بمازونة ولاية غيليزان، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، ص27.

14. عباس، جعفر خليل، 2017، واقع النظام الضريبي في البلدان النامية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الاتي:

<https://repository.qu.edu.iq>

15. رايم، تهامي، الصلاح الضريبي في العراق، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الاتي:

<https://pdf.usaid.gov>

16. التوني، ناجي، سياسات الاصلاح الضريبي، سلسلة اصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، المجلد 2، العدد 13، ص5.

17. حسن، حازم صكبان وعبد الحميد، مناهل مصطفى، 2023، دراسة تحليلية لواقع النظام الضريبي ومؤشرات كفاءته في العراق للمدة 2004. 2020، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد السادس، العدد1، ص195.

18. عداي، نور شدهان و كامل، حنان شاكر، 2017، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017، ص7.

19. عبيدي، زينب علي و الصفار، احمد سليمان ياسين، 2023، المشكلات الادارية والقانونية والمالية في النظام الضريبي العراقي، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الاتي:

<https://hjuoz.uoz.edu.krd>

20. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2022، 2021، 2020، 2019، 2023)، بغداد، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

21. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة المفتوحة، مجموع الايرادات حسب التصنيف الاقتصادي، 2024، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الإلكتروني الاتي:

www.mof.gov.iq

22. العسكري، هاني مالك، 2023، دور الإيرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي : العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020)، مركز تبين للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://tabyeen.net>